الجانبان بحثا تعزيز التعاون في مجالات تبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية

«الأبحاث» يحصل على عضوية الهيئة العربية للطاقة الذرية

المنيع: الكويت تولي أهمية خاصة لتطوير التعاون مع المؤسسات المتخصصة

كونا: أعلنت ضابط الاتصال الوطني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في معهد الكويت للأبحاث العلمية د.حبيبة المنيع حصول المعهد على عضوية الهيئة العربية للطاقة الذرية بما يعزز التعاون الفني والتقني وتبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وقالت المنيع التي تتولى كذلك منصب عضو المجلس التنفيذي للهيئة العربية للطاقة الذرية في تصريح لـ «كونا» إنها التقت المدير العام للهيئة د. سالم حامدي في العاصمة النمساوية ڤيينا وبحثت معه سبل تعزيز التعاون بين دولة الكويت والهيئة في مجالات تبادل الخبرات وبناء القدرات الوطنية والاستفادة من البرامج الفنية والتدريبية التي توفرها الهيئة للدول العربية. وأضافت أن اللقاء تناول فرص تطوير التعاون في المجالات العلمية والتقنية ذات الاهتمام المشترك واستعراض التجربة الكويتية في إدارة ملف الطاقة الذرية وما شهده من دعم وتطوير في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على مستوى البلاد.

وذكرت أن هذا التعاون يأتي في إطار الحضور الكويتي في منظومة العمل النووي العربي والدولي ومواصلة دولة الكويت مشاركتها في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاستفادة من برامج التعاون التقني وبناء القدرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها السلمية.

وبينت أن دولة الكويت تولي أهمية خاصة لتطوير التعاون مع المؤسسات المتخصصة بما يسهم في نقل الخبرات والمعرفة وتطوير الكوادر الوطنية وتعزيز الاستفادة من التقنيات النووية في مجالات الصحة والبيئة والزراعة وإدارة الموارد المائية والسلامة والأمن والأمان النوويين.

ولفتت المنيع إلى أهمية استمرار التواصل والتنسيق بين الجهات الكويتية والهيئة العربية للطاقة الذرية بما يفتح المجال أمام مزيد من التعاون الفني وتبادل الخبرات ويدعم جهود الكويت في تطوير منظومة وطنية متقدمة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية والاستخدامات السلمية لها. وأكدت حرص دولة الكويت على تعزيز حضورها في المحافل الدولية المتخصصة والاستفادة من الخبرات العربية والدولية بما يخدم أهداف البحث العلمي والتنمية وتطوير الكوادر الوطنية. يذكر أن عضوية الهيئة العربية للطاقة الذرية كانت لدى وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة قبل انتقال ملفها إلى معهد الكويت للأبحاث العلمية.

مبنى معهد الكويت للأبحاث العلمية

شركتا الحميضي للمواد الغذائية والحميضي المحدودة تقدمان مليوني دولار لصندوق الكويت للاستجابة الطارئة

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية عن تقديم شركة الحميضي للمواد الغذائية وشركة الحميضي المحدودة مساهمتين بقيمة إجمالية بلغت مليوني دولار لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، بواقع مليون دولار من كل شركة.

وقال الصندوق، في بيان صحافي، إن المساهمتين تضيفان إلى قائمة الداعمين للصندوق شركتين تعملان في مجالين مختلفين من النشاط الاقتصادي، في صورة تعكس تنوع المؤسسات المشاركة في المبادرة واتساعها لتشمل قطاعات متعددة في السوق الكويتي.

وتأتي المساهمتان في وقت بدأ فيه الصندوق توجيه موارده نحو تمويل أعمال إصلاح الأضرار، بعد الانتقال من مرحلة حشد المساهمات إلى تنفيذ المشاريع المعتمدة ودراسة الاحتياجات المقدمة من الجهات الحكومية المتضررة.

وتنشط شركة الحميضي للمواد الغذائية في قطاع الصناعات الغذائية في دولة الكويت، وتشمل أنشطتها تجهيز وحفظ وإنتاج مجموعة من المنتجات الغذائية.

أما شركة الحميضي المحدودة فتعمل في قطاع تجارة الأثاث والمستلزمات المنزلية، وتتولى تشغيل أعمال «إيكيا» في دولة الكويت، إحدى أبرز العلامات العالمية المتخصصة في الأثاث والحلول المنزلية.

ويذكر أن صندوق الكويت للاستجابة الطارئة أطلق بمبادرة من الصندوق الكويتي للتنمية وبعد موافقة مجلس الوزراء، ويتولى الصندوق إدارته وتوجيه موارده لتمويل أعمال الاستجابة والتعافي وإصلاح الأضرار التي تلحق بالمرافق والخدمات الأساسية في الدولة.

أكد أن التعاون مع الكويت يشمل التدريب والتمارين وتبادل الخبرات وأنظمة مكافحة المسيّرات

السفير الإيطالي: الكويت شريك إستراتيجي ونعمل على تعزيز التعاون الدفاعي وحماية أمن المنطقة

- التصديق على اتفاقية التعاون الدفاعي قريباً و3 طائرات «يوروفايتر» جاهزة للتسليم للكويت
- وفّرنا رادارا بديلاً لمطار الكويت خلال أسابيع بعد تضرره رغم أن تصنيع مكوناته يتطلب أشهرا
- شركات إيطالية زودت الحرس الوطني بذخائر للأسلحة قصيرة المدى ومواد أخرى

أسامة دياب

أكد سفير الجمهورية الإيطالية لدى دولة الكويت لورينزو موريني عمق العلاقات الكويتية ـ الإيطالية وتميزها في مختلف المجالات، ولاسيما الدفاع والأمن والاقتصاد والاستثمار والتعليم، مشيرا إلى أن بلاده حريصة على مواصلة دعم الكويت والإسهام في تعزيز أمن المنطقة واستقرارها، إلى جانب حماية حرية الملاحة في مضيق هرمز وفقا للقانون الدولي.

وقال موريني، خلال لقاء جمعه مع ممثلي عدد من الصحف المحلية، إن التعاون الدفاعي والأمني بين الكويت وإيطاليا كان قويا قبل الأزمة الأخيرة، موضحا أن نحو 400 عسكري إيطالي كانوا موجودين في الكويت ضمن التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش»، ويعملون بصورة رئيسية من قاعدة علي السالم الجوية، إلى جانب مواقع أخرى في البلاد. وأضاف أن العسكريين الإيطاليين تأثروا مباشرة بالتطورات الأمنية، واضطروا إلى البقاء داخل الملاجئ فترات طويلة، مؤكدا أن رسالة إيطاليا منذ البداية كانت واضحة، ومفادها: «نحن هنا لنبقى ونساعد الكويت وندعمها».

وأشاد بالدعم الذي قدمته السلطات الكويتية للعسكريين الإيطاليين خلال تلك الفترة، لافتا إلى أنها وفرت لهم مختلف أوجه الدعم اللوجستي والغذاء والمياه وكل ما احتاجوا إليه، رغم صعوبة الظروف وسرعة الإنذارات وعدم قدرتهم على التنقل بعيدا عن الملاجئ. وأوضح أن إيطاليا اضطرت لاحقا، لأسباب أمنية، إلى نقل معظم أفرادها العسكريين خارج الكويت، مؤكدا عدم وقوع إصابات خطيرة بينهم ـ باستثناء بعض الإصابات الطفيفة ـ بفضل كفاءة الملاجئ وأنظمة الدفاع الكويتية.

وأوضح أن مجموعة من العسكريين بقيت في الكويت، وأنهم لا يعملون حاليا ضمن التحالف الدولي، بل يقدمون الدعم للقوات المسلحة الكويتية في إطار التعاون الدفاعي الثنائي.

وحول اتفاقية التعاون الدفاعي بين البلدين، كشف موريني أن إيطاليا استكملت إجراءات المصادقة عليها، ولم يتبق سوى توقيع الرئيس الإيطالي، وهو إجراء رسمي أخير، متوقعا إخطار الكويت بالتصديق الإيطالي قريبا. وأضاف أن الكويت صدقت على الاتفاقية في يونيو الماضي، فيما أقرها البرلمان الإيطالي مطلع أغسطس، معربا عن أمله في استكمال جميع الإجراءات ودخولها حيز التنفيذ قريبا.

وبين أن الاتفاقية تركز على التدريب، والتمارين المشتركة، وتبادل الخبرات والمعلومات والمواد الدفاعية، ولا تتعلق بصفقة محددة أومنظومة تسليح بعينها، بل تشكل إطارا عاما يمهد لتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تفصيلية في مجالات مختلفة، ومنها أنظمة مكافحة الطائرات المسيرة.

وأشار إلى أن إيطاليا تتفاوض أيضا على اتفاقية تعاون مع الحرس الوطني الكويتي، تشمل تبادل الخبرات في مجالات حماية المنشآت والبنى التحتية الاستراتيجية، وحماية الشخصيات، ومكافحة تهريب الآثار والأعمال الفنية، والاستفادة من خبرات قوات «الكارابينييري» الإيطالية في هذه المجالات.

ثلاث طائرات جاهزة

وعن صفقة طائرات «يوروفايتر»، أوضح موريني أن اتفاقيتها تعود إلى عام 2016، وهي منفصلة عن اتفاقية التعاون الدفاعي الجديدة، كاشفا عن بقاء ثلاث طائرات لم تسلم بعد إلى الكويت.

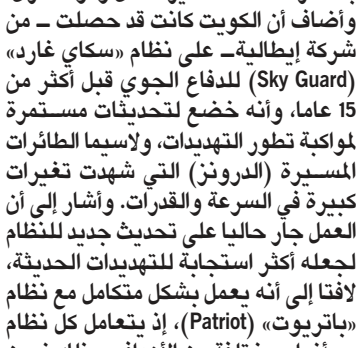
السفير الإيطالي لورينزو موريني خلال المؤتمر الصحافي (ريليش كومار)

وقال إن الطائرات الثلاث جاهزة للتسليم، إلا أن الظروف الأمنية خلال الأشهر الماضية حالت دون نقلها إلى الكويت، مضيفا: «كنا ننتظر استقرار الأوضاع، والطائرات جاهزة للتسليم».

وأوضح أن برنامج «يوروفايتر» يقوم على عقد بين القوة الجوية الكويتية وشركة «ليوناردو» الإيطالية، فيما تؤدي الحكومة الإيطالية دورا إشرافيا لضمان جودة الخدمات والتزام الشركة ببنود العقد والقواعد المنظمة للعلاقات الثنائية.

وأضاف أن الكوادر العاملة في البرنامج تتولى أعمال الصيانة والدعم الفني والتدريب وإدارة المنشآت والمساعدة في نقل الطائرات، في حين يتولى الطيارون الكويتيون قيادة الطائرات بعد تلقيهم التدريب في المنشآت الإيطالية وتحت إشراف الحكومة الإيطالية. وكشف السفير الإيطالي عن استمرار التعاون مع الكويت في عدد من الأنظمة الدفاعية، موضحا أن شركات إيطالية قد زودت الحرس الوطني الكويتي بالفعل بذخائر للأسلحة قصيرة المدى ومواد أخرى. وأضاف أن الكويت كانت قد حصلت ـ من شركة إيطالية ـ على نظام «سكاي غارد» (Sky Guard) للدفاع الجوي قبل أكثر من 15 عاما، وأنه خضع لتحديثات مستمرة لمواكبة تطور التهديدات، ولاسيما الطائرات المسيرة (الدرونز) التي شهدت تغيرات كبيرة في السرعة والقدرات. وأشار إلى أن العمل جار حاليا على تحديث جديد للنظام لجعله أكثر استجابة للتهديدات الحديثة، لافتا إلى أنه يعمل بشكل متكامل مع نظام «باتريوت» (Patriot)، إذ يتعامل كل نظام مع أنواع مختلفة من الأهداف، وذلك ضمن مركز قيادة مركزي يحدد الآلية والنظام الأنسب للتعامل مع كل تهديد.

رادار المطار

وأشار موريني إلى أن رادار مطار الكويت ـ الذي توفره شركة «ليوناردو» ـ قد تضرر خلال الأزمة، لافتا إلى أن إيطاليا تمكنت من توفير رادار بديل للكويت في غضون أسابيع قليلة، رغم أن تصنيع مكوناته يتطلب عادة أشهرا.

وأوضح أن هذا مثال على أن التعاون الثنائي لا يقتصر على المجال العسكري المباشر، بل يشمل أيضا المعدات المدنية الضرورية لأمن الكويت واستقرارها.

كما بين أن برامج التدريب تنقسم إلى دورات أكاديمية طويلة قد تستمر عاما أو أكثر، ودورات تخصصية قصيرة تتراوح مدتها بين شهر وثلاثة أشهر، وتشمل تدريب طياري طائرات «يوروفايتر»، ومكافحة المنظمات الإجرامية العابرة للحدود والإرهاب، وحماية المواقع الأثرية والمنشآت الاستراتيجية، وغيرها من المجالات

وفي ملف التدريب، قال موريني إن نحو 30 عنصرا من القوة الجوية الكويتية موجودون حاليا في إيطاليا، إضافة إلى ضابطين من القوة البحرية، مشيرا إلى وجود عسكري إيطالي في كلية مبارك العبدالله للقيادة والأركان المشتركة ضمن برامج تبادل الخبرات.

وأوضح أن برامج التدريب تنقسم إلى دورات أكاديمية طويلة قد تمتد عاما أو أكثر، ودورات تخصصية قصيرة تتراوح مدتها بين شهر وثلاثة أشهر، وتشمل تدريب طياري «يوروفايتر»، وحماية المواقع الأثرية والمنشآت الاستراتيجية وغيرها من المجالات.

وفيما يتعلق بالتعاون البحري، أكد موريني استعداد بلاده لمساعدة دول مجلس التعاون الخليجي في حماية المنطقة وتأمين الملاحة، موضحا أن إيطاليا تدفع داخل الاتحاد الأوروبي باتجاه تمديد نطاق مهمة الاتحاد الأوروبي «أسبيدس» (Aspides) ـ التي تركز على تأمين الملاحة حول باب المندب ـ لتشمل حماية السفن المارة عبر مضيق هرمز.

وأكد موريني أن المباحثات الكويتية الإيطالية تركز على دعم الدفاع الذاتي للكويت والمساعدة في منع أي اعتداء محتمل، إلى جانب حشد التأييد الدولي لاحترام القانون الدولي وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز.

وقال إن حرية العبور في المضيق تمثل مصلحة حيوية للكويت وإيطاليا وأوروبا وآسيا والمجتمع الدولي بأسره، نظرا إلى ارتباطها بإمدادات الطاقة والمواد الغذائية والأدوية وسلاسل التوريد العالمية.

وأوضح أن الكويت تعد من أبرز موردي وقود الطائرات إلى أوروبا، فيما تعد قطر من أهم موردي الغاز الطبيعي إلى إيطاليا، إضافة إلى ما تنتجه دول المنطقة من مواد تدخل في صناعة الأسمدة، وجميعها تحتاج إلى المرور عبر مضيق هرمز.

وأشاد موريني بأداء الكويت خلال الأزمة، مؤكدا أنها أظهرت قدرة كبيرة على الصمود، وحافظت على توافر الغذاء والطاقة والمياه من دون مشكلات تذكر.

وقال إن الكويت استجابت بكفاءة عالية على صعيد الدفاع الجوي والخدمات اللوجستية، وإن أعداد عمليات الاعتراض مقارنة بحجم الهجمات تعكس فاعلية استثنائية، واصفا أداء السلطات الكويتية بأنه «ممتاز».

وأكد أن الكويت قادرة على أداء دور سياسي مهم في المنطقة، نظرا إلى نهجها الدبلوماسي وعلاقاتها الجيدة مع مختلف دول مجلس التعاون والشركاء الإقليميين، فضلا عن تمسكها بالحوار واحترام القانون الدولي ودور الأمم المتحدة.

وأضاف أن الكويت تعد محاورا استراتيجيا لإيطاليا، لما تتمتع به من قنوات اتصال مباشرة مع قيادات المنطقة، ما يجعل استمرار التواصل معها مهما لتبادل الرسائل ودعم جهود التسوية.

وأشار إلى أن القمة الثانية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، المقرر عقدها في الرياض نهاية أكتوبر، ستشكل محطة مهمة لتوحيد الجهود والأفكار والموارد، والدفع نحو تسوية عادلة ومقبولة تحترم القانون الدولي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، قال موريني إن البلدين يعملان على دعم الشراكات بين القطاعين الخاصين، وتشجيع الاستثمارات الكويتية في إيطاليا والإيطالية في الكويت.

وأوضح أن شركات إيطالية عدة تعمل في السوق الكويتي، سواء بوصفها مقدمة للخدمات أو من خلال تأسيس شركات محلية، مشيرا إلى تطلع بلاده إلى زيادة حضورها، بالتوازي مع استقطاب مزيد من الاستثمارات الكويتية.

مشاركة طلابية

حيوية وأهمية قانون التحكيم

يعد التحكيم وسيلة قانونية لحل النزاعات بين الأفراد أو الشركات، حيث يتفق الأطراف على عرض النزاع على محكم أو هيئة تحكيم بدلا من اللجوء مباشرة إلى المحكمة.

ويهدف قانون التحكيم إلى تنظيم إجراءات التحكيم، وتحديد حقوق وواجبات الأطراف، وتنظيم عمل المحكمين وإصدار أحكام التحكيم وتنفيذها وفق القانون.

ومن أهم مميزات التحكيم أنه يوفر وسيلة منظمة ومرنة لحل النزاعات، ويستخدم بشكل خاص في المنازعات التجارية والمدنية.

وفي دولة الكويت، ينظم القانون إجراءات التحكيم ويحدد الضوابط المتعلقة باتفاق التحكيم وهيئة التحكيم والأحكام الصادرة عنها.

وأختم مقالتي بالتأكيد على أن التحكيم وسيلة قانونية مهمة تساعد على حل النزاعات بطريقة منظمة، مع المحافظة على حقوق الأطراف والالتزام بالقانون.

مريم عايد السعدي
كلية الدراسات التجارية/ تخصص قانون

جمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية
إعلان

بناءً على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية رقم (20267605002329) بتاريخ 2026/9/24

تعلن جمعية مدينة جابر الأحمد التعاونية عن رغبتها في التعاقد مع إحدى الشركات أو المؤسسات المتخصصة في مجال:

النظافة

وذلك وفقاً للشروط التالية:

تطبق أحكام القانون رقم (24) لسنة 1979 والمعدل بالقانون رقم (118) لسنة 2013 في شأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية المنظمة للعمل التعاوني:
1 - أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه ولن يعتد بأي رخصة أخرى.
2 - سوف يتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم توفر صورة من الترخيص التجاري ساري المفعول.
3 - أن تكون العمالة على إقامة الشركة أو المؤسسة ومتواجدة حالياً.
4 - يكون السعر معياراً أساسياً للاختيار عند توافر الشروط المذكورة.
5 - أن تكون الشركة أو المؤسسة المتقدمة متوافر بها المواصفات الواردة بكراسة الشروط المعدة من قبل الجمعية.
6 - سوف يتم استبعاد الشركة أو المؤسسة التي لم تلتزم بتطبيق القرار الوزاري رقم (14) لسنة 2017 بشأن الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الأهلي والنفطي والقرار الوزاري رقم (211) لسنة 2017 بشأن القرار الوزاري سالف الذكر.
7 - تلتزم الشركة أو المؤسسة التي رست عليها المناقصة بتنفيذ العقد اعتباراً من التاريخ الذي تحدده الجمعية في كراسة الشروط وفي حال عدم الالتزام يتم صرف الشيك لصالح الجمعية ويتم إعادة الطرح مرة أخرى.
8 - يتم حرمان الشركة أو المؤسسة من المشاركة في المناقصات لمدة سنتين في حال انسحابها من المناقصة بعد الترسية عليها.
9 - ارفاق شهادة اعتماد التوقيع الصادر من الهيئة العامة للقوى العاملة.

المستندات المطلوبة:

1 - صورة البطاقة المدنية سارية المفعول لصاحب الترخيص.
2 - صورة الرخصة التجارية سارية المفعول مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح + صورة من عقد التأسيس للشركات وتعديلاته.
3 - تقديم ما يفيد أن الشركة لها سابقة أعمال في المجال المطلوب.
4 - تقديم شهادة تقدير احتياج أصلية من الهيئة العامة للقوى العاملة تبين فيها عدد العمالة.
5 - تقديم شيك مصدق أو خطاب ضمان لصالح الجمعية لمدة (3) أشهر وبقيمة (2000 د.ك) ألفين دينار كويتي.
6 - تقديم شهادة من الهيئة العامة للقوى العاملة تفيد بأنه لا يوجد وقف على ملف الشركة وتراخيصه.
7 - الوصل الأصلي الخاص بشراء كراسة الشروط.
8 - كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة من الشركة أو المؤسسة.
9 - تقديم تعهد بوجود عمالة فعلية على كفالتها ومتواجدة وتغطي أعداد الأفراد التي سوف يتم تزويد الجمعية بها.

على الشركات أو المؤسسات أصحاب الاختصاص الراغبة في المشاركة مراجعة إدارة الجمعية لاستلام كراسة الشروط مقابل مبلغ (100د.ك) غير قابلة للرد ويتم تسليم العطاءات في مظاريف مغلقة بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2026/9/29 حتى نهاية دوام يوم الاثنين الموافق 2026/10/12 من الساعة (8 صباحاً) وحتى (1:00 مساءً).

واقبلوا خالص التحية

رئيس مجلس الادارة
عبدالله بطيحان المطيري

التفتيش على 17 منشأة غذائية وتحرير عدد من المحاضر في مبارك الكبير

هيئة الغذاء: إتلاف 249 كغم من اللحوم والمواد الغذائية في العاصمة

ندى أبو نصر

تمكنت الهيئة العامة للغذاء والتغذية وبالتعاون مع وزارة الداخلية، من ضبط وسيلة نقل تقوم بنقل وتوزيع لحوم مجهولة المصدر ومغشوشة، وغير مطابقة للمواصفات والاشتراطات الصحية والفنية في محافظة العاصمة. وأسفرت الضبطية عن إتلاف 249 كغم من اللحوم والمواد الغذائية المضبوطة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالف.

كما نفذت الهيئة العامة للغذاء والتغذية، ممثلة بإدارة تفتيش محافظة مبارك الكبير، حملة أمنية ورقابية مشتركة بالتعاون مع وزارة الداخلية، للتأكد من سلامة المواد الغذائية والالتزام بالاشتراطات الصحية. وشملت الحملة التفتيش على 17 منشأة غذائية، وأسفرت عن تحرير عدد من محاضر ضبط المخالفات، وذلك ضمن جهود الهيئة المستمرة لتعزيز الرقابة والتأكد من التزام المنشآت الغذائية بالاشتراطات الصحية، حفاظا على صحة وسلامة المستهلكين.

من جانب آخر، دعت الهيئة العامة للغذاء والتغذية أولياء الأمور إلى اتباع الممارسات الصحية السليمة عند إعداد وحفظ الوجبات المدرسية، بما يضمن سلامة الأغذية والمحافظة على جودتها حتى موعد تناولها. وأكدت الهيئة أهمية استخدام حقائب عازلة وعبوات تبريد مناسبة لحفظ الأطعمة القابلة للتلف، إلى جانب وضع الأطعمة الساخنة في عبوات معزولة تحافظ على درجة حرارتها، للحد من مخاطر فساد الأغذية أو تلوثها. وأوضحت أن الالتزام بطرق الحفظ السليمة يسهم في توفير وجبات آمنة وصحية للطلبة خلال اليوم الدراسي، ويعزز من الوقاية الغذائية ويحافظ على صحة الأبناء وسلامتهم.

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٦/١٠/٢١ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٧٥٣ /٢٠٢٥ بيوع/٢.

المرفوعة من: رحاب عبدالأمير حسن عيدى
ضد: ١- على حسين عيدى عيدى ٢- محمد حسين عيدى عيدى
٣- فواز عيدى عيدى ٤- احمد عيدى عيدى

أولاً: أوصاف العقار: كما هو وارد بشهادة أوصاف البلدية
عقار الوثيقة رقم (٢٠٢٥/١٢٢٦٥) الكائن بمنطقة (بيان) قسيمة رقم (٢٢٨) - قطعة رقم (٤) من المخطط رقم (م/٣٠٣٢١) ومساحته (٣٧٥م٢) وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي مقداره (٥٣٠٠٠٠ د.ك) خمسمائة وثلاثون ألف دينار كويتي.
●● ووفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف بأن العقار سكن خاص مكون من أرضي + أول + سطح.
●● ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير.
العقار الكائن مقره بمنطقة بيان ق ٤ قسيمة ٢٢٨ من المخطط رقم م/ ٣٠٣٢١ بمساحة ٣٧٥ م٢ من العقار رقم ١١٨ سكن خاص.
عن النزاع عبارة عن فيلا سكن خاص تقع على شارع واحد يحده من الجهة الخلفية والجهة اليمنى واليسرى جيران، وله ارتداد كبير يقارب ١٥ مترا، ويتكون العقار من دور أرضي وأول فقط تكسية العقار الخارجية سيجما لون بيج، ولا توجد نوافذ مركبة وقت المعاينة من الجهة الأمامية، والباب للمدخل الرئيسي غير مركب (غير موجود)، العقار غير مسكون حالياً (وقت المعاينة)، ولا يوجد سور كامل خياري، حيث إن نصف السور مبني ومن غير باب، نصف مساحة الارتداد مبلطة كريستون (بلاط متداخل)، ويوجد بالعقار بيت مصد، ومجرى له ولكن غير مركب به المصعد، الدور الأول يتكون من ثلاث غرف وثلاث حمامات ومطبخ تحضيري وصالة، والدور الأرضي مكون من ثلاث غرف وحمامين وديوانية وصالة ومطبخ رئيسي

ثانياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها (٢٠٠ د.ك) وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم من دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.
تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية